دعا الذين أجبروا على مغادرة سورية بسبب تنامي ظاهرة الإرهاب والموجودين في دول الجوار للعودة «ونحن على استعداد لتأمين مكان إقامتهم وتقديم العون لهم»

الحلقي: مضي سورية في محاربة الإرهاب يخيب أمل المستثمرين فيه ويهدد بنسف مشروع إعادة رسم خريطة المنطقة

ماضون بتعزيز المصالحات المحلية وصولاً إلى المصالحات الوطنية والمعارضة الوطنية شريك في الحوار السوري-السوري

الوطن

اعتبر رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، أن مضي سورية في محاربة الإرهاب «خيب أمل المستثمرين في الإرهاب»، مهددة بذلك بنسف مشروع إعادة رسم خريطة المنطقة وتعديل اتفاقية الحدود التي رسمها الاستعمار البريطاني والفرنسي.

كلام الحلقي جاء في كلمة له ألقاها أمام مجلس الشعب في جلسته الثانية من الدورة العادية العاشرة من الدور التشريعي الأول التي عقدت أمس برئاسة رئيس المجلس محمد جهاد اللحام وأعضاء الحكومة.

وقال الحلقي: «يمضي الجيش العربي السوري وقوى الأمن الداخلي والدفاع الشعبي بمحاربة الإرهاب والإرهابيين على امتداد الساحة الوطنية ويسطر أروع ملاحم البطولة والفداء، رغم التصعيد الكبير والدعم اللا محدود الذي تقدمه الدول الداعمة للإرهاب من أميركا والغرب الاستعماري وتركيا وإسرائيل والأردن وقطر والسعودية، محققاً بذلك خيبة أمل للمستثمرين في الإرهاب جراء النكسات التي تمنى بها العصابات الإرهابية المسلحة في كل يوم، مهدداً بذلك نسف مشروع إعادة رسم خريطة المنطقة وتعديل اتفاقية الحدود التي رسمها الاستعمار البريطاني والفرنسي، وبالتالي انهيار معبر الأحلام على رؤوس المستعمرين القدامى والجدد من الغرب والصهاينة والإقليميين والرجعيين العرب الذين سخروا بعض العملاء المحسوبين على العروبة والإسلام لرفع أعمدة معبرهم».

ورأى الحلقي، أن زمن الأمل والسراب الذي دغدغ أحلام هؤلاء العرب بإمكانية سقوط سورية بيد الطاغوت والإرهاب «انتهى»، فهذا «زمن الممانعة والمقاومة التي لها فجرها الخاص وعبقريتها في تنامي وجودها».

وأكد، أن «السلاح والرجال والمعنويات وواقع الميدان بأحسن حال، وبالتالي فالمستقبل واعد وتفاؤلي، وكل غريب على الأرض السورية عليه أن يفكر سلفاً بالمكان الذي سيذهب إليه عندما تحين ساعته وهي آتية لا ريب فيها، فلا بد من دحر عدو الداخل، ولعدو الخارج حساباته التي لم تتغير قيد أنملة».

وقال: «الجيش العربي السوري متماسكٌ وقويٌ ويرى كل شبر من سورية هو دمشق، ولا فرق بين ذرات تراب الوطن المشتهى فكل خلاياه صارت مرصعة بدم أبنائه، ويقاتل في أكثر من ٥٠٠ نقطة اشتباك حفاظاً على السوريين وحماية لوحدة أراضيهم، يؤازره ويسانده الشرفاء من أبناء الشعب السوري الذي يرى فيه الضامن الوحيد للحفاظ على سورية الموحّدة، سورية المحبة والتسامح، سورية مهد الحضارات».

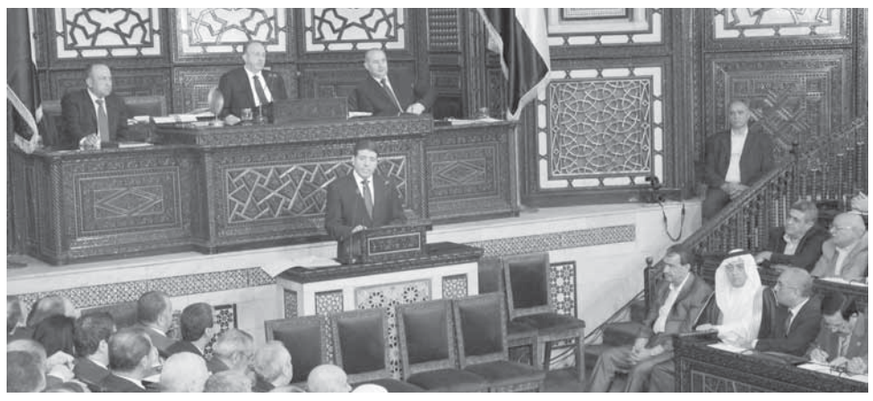

الحلقي متحدثاً في جلسة مجلس الشعب (سانا)

وأوضح الحلقي، أنه «رغم بعض الانتكاسات التي حصلت مؤخراً يدرك السوريون تماماً أن الحرب ليست خسارة معركة هنا وهناك وأن العبرة بالنتائج، ولكن على السوريين أن يدركوا أن الكل يريد النهش في الجسد السوري، وأن الحرب على سورية تستهدف دورها الوطني وموقعها الجغرافي وحضارتها وهويتها».

وشدد على أنه «علينا اليوم أن نتوحد أكثر من أي وقت مضى ونؤازر جيشنا ونلبي نداء الواجب بالخدمة الإلزامية والاحتياطية لأنه الضامن الحقيقي لوحدة أراضينا، وهو قادر مع حلفاء سورية في محور المقاومة على إجهاض مشروع التقسيم والأطماع المحلية والدولية»، لافتا إلى أنه «من يقرأ التاريخ يدرك أن ما من قوة استطاعت أن تنال من ذلك مهما زجت ومهما وظفت من عملاء، فسورية ستبقى موحدة صامدة، والأيام والأشهر القليلة القادمة ستثبت ذلك».

واعتبر الحلقي، أن «خسارة معركة أو مدينة في أي مكان من الجغرافيا السورية لا تعني خسارة الحرب، فالوضع الحالي حالة طارئة ولن يكون لها مكان في المستقبل، وفي القريب العاجل سنشهد نهاراً جديداً سيبزغ في سورية، إنه مشهد الزمن القادم بكل تلاوينه الذي يقلب الطاولة على جميع اللاعبين الذين ظنوا بقاء هذا الوضع الذي سيتبدد عما قريب، فحيث ما وصلت أقدامهم ستكون قبورهم».

وشدد على أن الإرهاب لن يتمكن من تغيير معالم الوطن بكل تفاصيله، فقد قرر الجيش العربي السوري ألا يترك حبة من ترابه يعبث بها الأشقياء الإرهابيون مهما كانوا ولمن انتموا، وقرر هزيمة المشروع التكفيري الوهابي الإرهابي».

وأشار إلى أن الحكومة تمضي بتعزيز المصالحات المحلية باستثمار كافة الجهود المميزة من الحكومة ومجلس الشعب وهيئات المجتمع المدني والمبادرات الأهلية، وصولاً إلى المصالحة الوطنية الشاملة.

كما أشار إلى «ترحيب الحكومة بكل الجهود الصادقة الرامية لمساعدتها في تخفيف العبء الإنساني عن شعبنا بما في ذلك التعاون مع مكاتب الأمم المتحدة وإشراك وكالاتها العاملة في المجال الإنساني وغيرها من المنظمات الإنسانية سواء الوطنية منها أو الدولية في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية وتقديمها لمستحقيها بعيداً عن التسييس، علماً أن الحكومة تتحمل الجزء الأعظم من جميع المساعدات الإنسانية الموزعة في سورية وبحدود ٧٠٪».

ودعا الحلقي أبناء سورية المهجرين الذين أجبروا على مغادرة سورية بسبب تنامي ظاهرة الإرهاب والموجودين في دول الجوار بالعودة إلى حضن الوطن ونحن على استعداد تام لتأمين مكان إقامتهم وتقديم العون لهم.

وأشار إلى أنه انطلاقاً من المسؤولية الدينية والوطنية التي تقع على عاتق وزارة الأوقاف تستمر الوزارة بتطوير الخطاب الديني المستمد من القيم الثابتة ومن مصادره الصحيحة ودعمه بمختلف الأدوات والوسائل في مواجهة الفكر التكفيري والتعصب الديني.

ولفت إلى أن الحكومة تتابع تعاطيها الإيجابي مع كل المبادرات العربية والدولية التي من شأنها إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وكان آخرها المشاركة في اللقاء التشاوري الثاني الذي عقد في موسكو في شهر نيسان من هذا العام، وتتابع الاتصالات مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ستيفان ديميستورا والتمسك بمسار موسكو.

وأكد الحلقي، أن الحكومة تنظر إلى المعارضة الوطنية كشريك في عملية الحوار السوري – السوري الذي من شأنه تسوية المسائل الملحّة للأجندة الوطنية السورية، بما يحافظ على سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله ورفض أي تدخل خارجي في الشؤون السورية ويحافظ على مؤسسات الدولة واحترام إرادة الشعب السوري.

كما تتابع الحكومة وبتوجيه من الرئيس بشار الأسد ترسيخ علاقات التعاون مع الدول الصديقة ولاسيما (الاتحاد الروسي – دول البريكس – بلاروسيا – كوريا الديمقراطية – أرمينيا – كوبا – محور المقاومة وعلى رأسه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله)، بحسب ما قال رئيس مجلس الوزراء.

وختم الحلقي بالقول: «سورية اليوم عازمة على فرض إرادتها وستخرج إلى النور في جلاء جديد يخط ملامح النصر القادم».

قولاً واحداً

أميركا لا تحارب الإرهاب بل ترعاه

ميسون يوسف

من المثير للسخرية أن يتابع المرء ما جرى في مؤتمر باريس من تقاذف التهم يميناً ويساراً بين المشاركين للتنصل من مسؤولية الفشل في محاربة داعش، فبعد أن كان الأميركيون يتهمون العراق وجيشه بأنه «لا يملك الرغبة في محاربة داعش»، على حد ما قال مارتن ديمسي، كان موقف رئيس الوزراء العراقي قاطعاً في اتهام ما أسمي التحالف الدولي ضد داعش «بعدم الجدية في تسليح الجيش العراقي»، وبعدم الجدية في التصدي «لداعش»، وعدم الرغبة في التجاوب مع الطلبات العراقية وامتناعهم عن توفير الإمكانات اللازمة للجيش العراقي لمواجهة الأخطار التي تشكلها داعش.

ومع هذا الجدل نعود إلى طرح السؤال الأساسي فهل أميركا ومعها التحالف الدولي الذي أنشأته جادة فعلا في محاربة داعش؟

إن المتتبع للسلوك الأميركي السياسي والعملاني واللوجستي حيال ما يسمى الحرب على الإرهاب في المنطقة يصل من دون أي تردد إلى قناعة ثابتة بأن أميركا تستعمل داعش وتستخدمها في أغراض مشروعها العدواني، فهي لم تكن يوماً عدواً لداعش التي يجمع كل المراقبين الموضوعيين المتابعين للأحداث على القول إن داعش منتج أميركي وجيش أميركا السري لخدمة مشروعها الاستعماري في المنطقة وتنفيذ الفوضى الهدامة التي ابتدعها.

فمع هذه الحقيقة فإن ما يثير السخرية أيضاً حتى والاستهجان والاشمئزاز الاتهامات الغربية لسورية والقول إنها تسهل عمل داعش أو تساندها، علماً أن سورية لم تكتف بمحاربة داعش التي ترتكب الفظائع بحق سورية دولة وشعباً ومؤسسات وتاريخاً، بل إنها دعت إلى إنشاء تحالف أو قيام تعاون دولي لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة واحترام السيادة الوطنية للدول، لكن أميركا كالعادة رفضت الدعوة كما رفضت سابقا دعوة الرئيس الراحل حافظ الأسد لتعريف الإرهاب، وهي ترفض اليوم هذا الاقتراح لأنها تريد أن تستثمر بالإرهاب وهذا ما تفعله الآن مع داعش، وكما قال السيد نصر الله إن «داعش ذات منشأ أميركي سعودي خليجي ومن ثم أصبحت داعش صاحبة مشروع وتستخدم لتحقيق أهداف محددة، وكل الدنيا تعرف أن مَنْ أسس «القاعدة» هي المخابرات الأميركية والمخابرات السعودية والمخابرات الباكستانية لقتال السوفييت في أفغانستان».

أميركا التي تستثمر بالإرهاب وترفض التعاون مع الدول التي تحارب الإرهاب بجدية وفعالية وفي طليعتها سورية، ترفض أيضاً توفير الإمكانات لدول متعاهدة معها عسكريا كالعراق، تجدها في الآن ذاته تحتضن الدول الراعية للإرهاب وتدعوها إلى مؤتمر عنوانه مكافحة الإرهاب وتتناسى دور تلك الدول وفي طليعتها السعودية وتركيا، وتتناسى دورها في الأعمال الإرهابية وفي تمويل المنظمات الإرهابية.

ومع هذا السلوك الغربي عامة والأميركي خاصة نجد أن لا مناص أمام شعوب المنطقة من الاتكال على الذات وتشكيل المنظومة الأمنية الدفاعية التي تحفظ وجودهم وتحمي حقوقهم والقيام بمواجهة الإرهاب بشكل منسق تكاملي من دون الاتكال على مخادعين مستثمرين للإرهاب ضد هذه الشعوب.

أقر ملتقى نقابياً دولياً في دمشق للتضامن معها

اتحاد نقابات العمال العالمي يدين صمت العالم حيال الإرهاب في سورية

أدان المجلس الرئاسي لاتحاد نقابات العمال العالمي الحصار الاقتصادي المفروض على سورية، منتقداً صمت المجتمع الدولي تجاه إرسال آلاف الإرهابيين إلى سورية من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وعملائهم في المنطقة بغية تدمير ثقافة وتاريخ سورية ودورها الإقليمي في المنطقة.

واستعرض رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري الذي يشارك في أعمال المجلس المنعقد في جنيف على هامش مؤتمر العمل الدولي تداعيات الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية والتي تقودها الولايات المتحدة الأميركية مستخدمةً أدواتها في تركيا وقطر والسعودية، مبيناً أن الحرب خلفت نتائج كارثية على الشعب السوري وأودت بعقود من التنمية في المجالات كافة.

وتحدث القادري عن تأثيرات الأزمة على سورية اقتصادياً والصعوبات التي واجهت الطبقة العاملة في سورية نتيجة ذلك، لافتاً إلى أن «الاقتصاد السوري فقد وخسر أكثر من ثلاثة ملايين فرصة عمل بسبب الأعمال الإجرامية التي تقوم بها العصابات الإرهابية المسلحة المدعومة من الخارج».

وأشار إلى أن الوفد السوري تمكن من إدخال بند إلى روزنامة عمل المجلس خلال العام ٢٠١٥ يتمثل

من اجتماع المجلس الرئاسي لاتحاد نقابات العمال العالمي في جنيف (سانا)

بإقامة ملتقى نقابي دولي في دمشق للتضامن مع شعب وعمال سورية في مواجهة الإرهاب سيقام خلال شهر أيلول القادم، وأصدر المجلس قراراً تضامنياً مع سورية بالإجماع عبر فيه عن دعمه الكامل للشعب السوري ورفضه للهجمة الإرهابية الاستعمارية التي يتعرض لها.

ويضم الاتحاد العام لنقابات العمال العالمي في صفوفه نحو ٢١٥ منظمة نقابية عمالية من ١٢٨ دولة عبر العالم ونحو ٩٤ مليون عامل منتسب، ويشغل الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية موقع الرئاسة فيه.

وألقى وزير العمل خلف سليمان العبد الله الأحد كلمة سورية أمام الدورة (١٠٤) لمؤتمر العمل الدولي في مدينة جنيف السويسرية.

وأعرب العبد الله عن إدانة سورية للصمت العالمي إزاء الجرائم التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية بحق الشعب السوري ومقدراته البشرية والاقتصادية والثقافية وبناه التحتية والسكوت عن الجرائم التي تستهدف العمال وأصحاب العمل والمنشآت والشركات في جميع القطاعات الاقتصادية.

وأوضح أن «الهجوم الإرهابي» الذي شنه تنظيم داعش على مدينة تدمر التاريخية يمثل تهديداً خطيراً للآثار التي تكتنزها هذه المدينة المدرجة على قائمة التراث العالمي.

كما أدان انتهاكات كيان الاحتلال الإسرائيلي للقرارات الصادرة عن منظمة العمل الدولية وخاصة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق العمال وأصحاب العمل وعمالة الأطفال في الجولان السوري المحتل، إضافة إلى مصادرة الأراضي والاستيلاء على مصادر المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي للفلاحين فيه، مشيراً إلى أن لجنة تقصي الحقائق لم تزر سورية هذا العام للوقوف على الانتهاكات التي يقوم بها الكيان الصهيوني بحق العمال وأصحاب العمل في الجولان السوري المحتل.

وأكد وزير العمل أن سورية وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها فهي ماضية في مسيرتها التنموية، مشيراً إلى أن الحكومة السورية أصلحت «المنظومة القانونية لسوق العمل وعدلت قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٢٨ لعام ٢٠١٤»، لافتاً إلى أنها وسعت المظلة التأمينية لتشمل جميع العاملين ورفعت نسبة المعاش وشجعت انتقال العمال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، وغير ذلك من المزايا التي تنسجم مع اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة.

ومطلع الشهر الجاري، انطلقت أعمال الدورة (١٠٤) لمؤتمر العمل الدولي، الذي تنظمه منظمة العمل الدولية، والتي تستمر لغاية الـ١٣ من حزيران، بمشاركة ممثلين عن ١٨٥ دولة.

ويناقش المؤتمر القضايا المتعلقة بالعمل ومعايير العمل الدولية وأساليب تحقيق العمل اللائق والسبل الكفيلة بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى المنظم.

سانا

وفد أممي في حمص للاطلاع على الواقعين الخدمي والاجتماعي

حمص - الوطن

قام أمس وفد أممي يترأسه مدير شؤون وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» مايكل كينغزي نيناه محافظة حمص التقى خلالها المحافظ طلال البرازي وعدداً من المعنيين بالشأنين الخدمي والاجتماعي.

وتم خلال اللقاء بحث الواقع الخدمي والاجتماعي في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في المحافظة، حيث أكد البرازي أن الواقع الخدمي في المخيم جيد وأن الجهات المعنية تقوم بتقديم معظم الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء ومحروقات، إضافة إلى حرصها على توفير الحماية والرعاية اللازمة للاجئين، لافتاً إلى استعداد المحافظة لتقديم كل الإجراءات المطلوبة لتسهيل عمل المنظمة. وأوضح البرازي، للوفد أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً للاجئين الفلسطينيين وتسعى دائماً لاحتضانهم وتخفيف معاناتهم، منوهاً إلى أنه سيتم إجراء المزيد من الزيارات للمخيم بالتعاون مع «الأونروا» للوقوف بشكل مباشر على هموم ومطالب اللاجئين.

بدوره بيّن السيد نيناه أن الزيارة تهدف لتقديم الشكر والامتنان للشعب والحكومة السورية لتوفيرهم الحماية والرعاية للاجئين الفلسطينيين والوقوف على واقعهم، منوهاً بأن سورية استضافتهم كما لم تفعل أي دولة في العالم، مثنياً على تعاون المحافظة مع «الأونروا» وتقديم كل الخدمات اللازمة في هذا المجال.

الصهاينة يكشفون أن «اعتراف العالم بقرار ضم الجولان» هو ثمن دعمهم الإرهاب في سورية

أخيراً أعلن الصهاينة عن الثمن الذي يبتغونه من دعمهم الإرهاب في سورية، لسنوات خلت، ويتمثل في اعتراف العالم بضم الكيان الصهيوني للقسم المحتل من الجولان العربي السوري، باعتبار أن سورية «لم تعد دولة يمكنها المطالبة به، ونتيجة تقدم المتطرفين». ودعم جيش الاحتلال الإرهابيين بالسلاح والمعدات وبالتغطية النارية وبالتوجيه العسكري وصور الأقمار الاصطناعية. وبلغ الدعم الصهيوني للإرهابيين ذروته صيف العام الماضي عندما سمح للتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها جبهة النصرة بالتسلل من القسم المحتل من الجولان، ليهاجم وحدات الجيش العربي السوري في معبر القنيطرة في القسم المحرر.

وفي كلمة أمام مؤتمر «هرتزيليا» السنوي، قال وزير التعليم في حكومة العدو الصهيوني نفتالي بينيت: «أنادي المجتمع الدولي: قفوا معنا واعترفوا بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان الآن.. الحدود تتغير كل يوم.. سورية لم تعد موجودة كدولة. لهذا فقد آن أوان المبادرة». وتذرع بينيت وهو زعيم حزب «البيت اليهودي» المتشدد، بهذا الطلب ببروز تنظيم داعش وسيطرة متشدديه على مناطق في سورية والعراق، إذ تساءل «لمن تريدوننا أن نعطي الجولان؟ ل(الرئيس بشار) الأسد؟ أم لجبهة النصرة؟ أم لتنظيم (داعش)، أم لحزب الله؟». وأضاف: «من الواضح أنه لو كنا أنصتنا للعالم وسلمنا الجولان لكان (داعش) يسبح في بحر الجليل (بحيرة طبريا)... لقد تلنا بالفعل كفايتنا من النفاق». وقال بينيت المؤيد الرئيسي للحركة الاستيطانية: «على إسرائيل أن تزيد عدد

وزير التعليم الاسرائيلي نفتالي بينيت

المستوطنات في الجولان إلى أربعة أمثالها خلال الأعوام الخمسة المقبلة». ويبلغ عدد المستوطنين اليهود هناك الآن ٢٣ ألفاً.

وأدان جهود المقاطعة التي يقوم بها معارضو المستوطنات. وقال: «أفهم وجود خلاف بشأن يهودا والسامرة، التي يسميها العالم الضفة الغربية. وأفهم أنه بشأن هذه المسألة فإننا نتفق على ألا نتفق». وتابع «ولكن بالنسبة للجولان، ما هو المنطق من حظر الصادرات الزراعية؟ ما هو الهدف؟».

وقارن الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية المتزايدة على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، بموقف المجتمع الدولي حول المناطق الأخرى المختلف عليها. وقال «كفى نفاقاً، وكفى ازدواجية في المعايير». وأضاف: «الاتحاد الأوروبي لا يتعامل مع شمال قبرص المحتل (من قبل تركيا) أو الصحراء الغربية بالطريقة نفسها التي يتعامل بها مع الجولان».

واحتل العدو الصهيوني هضبة الجولان عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٨١، أعلن الكنيست الإسرائيلي عن قرار ضمه للجولان في إجراء رفضه مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة. ويعتبر المجتمع الدولي جميع أعمال البناء الإسرائيلية على الأراضي التي احتلتها خلال حرب ١٩٦٧ غير قانونية.

وسيكون الموضوع السوري على رأس أولويات برنامج زيارة إلى إسرائيل يقوم بها رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال مارتن ديمبسي. وقال دبلوماسي أميركي: «بصراحة لا أحد يعلم ما ينبغي فعله بشأن سورية. نحن نستمع إلى حلفائنا في هذا الشأن.. وهذا ما سيفعله ديمبسي في إسرائيل». ويسعى الوزير المتشدد أيضاً من خلال تصريحاته إلى تقويض التأييد لقيام الدولة الفلسطينية. وحزب بينيت واحد من أكبر الشركاء في ائتلاف بنيامين نتنياهو اليميني الحاكم ولكنه اختلف مع نتنياهو بشأن ما إذا كان يتعين أن تحيي إسرائيل محادثات السلام مع الفلسطينيين. فبخلاف رئيس الوزراء يعارض بينيت علناً قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل ويفضل ضم أجزاء من المنطقة فيها كتل سكانية كبيرة من المستوطنين. وامتنع مكتب نتنياهو عن التعليق على خطاب بينيت.

(رويترز – أ. ف. ب)

آروب سورية
السورية الدولية للتأمين ش.م.م.ع

إعلان إلى السادة المساهمين في الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) ش.م.م.ع

يسر الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) ش.م.م.ع أن تعلن للسادة المساهمين عن بدء توزيع الأرباح السنوية للسنة المالية ٢٠١٤ المقرر توزيعها استناداً إلى القرار الصادر عن الهيئة العامة العادية للشركة المنعقدة في ١٢ أيار ٢٠١٥ والى موافقة هيئة الإشراف على التأمين بموجب قرارها رقم ٥٢٢/ ص تاريخ ٢٠١٥/٦/٢ وذلك بواقع عشر ليرات سورية للسهم الواحد للمساهمين المسجلين في سجلات المساهمين بتاريخ ١١ أيار ٢٠١٥

يرجى من جميع المساهمين الأكارم المسجلين في سجلات المساهمين بتاريخ ١١ أيار ٢٠١٥ مراجعة الفرع الرئيسي للشركة الكائن في :التجهيز بناء الحصري ط أول ،و ذلك ابتداءاً من يوم الأربعاء الواقع في العاشر من حزيران ٢٠١٥ لاستلام الأرباح المستحقة لهم مصطحبين وثائق إثبات الهوية الشخصية، و يمكن للوكيل استلام أرباح موكله بموجب وكالة موثقة لدى كاتب العدل تخوله ذلك.

يمكن للسادة المساهمين المقيمين في باقي المحافظات السورية الإتصال بفروعنا في هذه المحافظات ليتم تسليمهم أرباحهم من خلال هذه الفروع.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هواتف الشركة:
+٩٦٣ – ١١ – ٩٢٧٩
+ ٩٦٣ – ١١ – ٣٣٢٩٠١٠